

البنك التجاري يرعى كرنفال المدرسة الأمريكية العالمية



جاليد من زيارة للتجاري

دائماً إلى تشجيع مثل هذه البرامج لما لها من أثر إيجابي على الطلبة وأولياء الأمور. وقد أقام البنك جناحاً خاصاً به داخل المهرجان حيث قام بتعريف زواره على الحسابات والخدمات التي يقدمها البنك لعملائه، وتم تقديم شرح مختصر عن كل من «حسابي الأول» وهو حساب توفير يستهدف العملاء الذين تتراوح أعمارهم بين 0-14 سنة، ويتميز بالعديد من النشاطات الترفيهية والثقافية، بالإضافة إلى حصول العميل على هدية فورية عند فتح الحساب، وكذلك حساب الشباب «Tijari» الذي يستهدف فئة الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15-21 سنة، ويستهدف أفضل العروض والخصومات التي يتم تسويقها مسبقاً مع أشهر المطاعم، المقاهي والمحلات التجارية.

ضمن جهوده الاجتماعية والتربوية، قام «البنك التجاري» برعاية كرنفال المدرسة الأمريكية العالمية UAS، والذي اقيم في مبنى المدرسة، حيث ضم المهرجان عدد كبير من الطلاب بالإضافة إلى أولياء الأمور، للمشاركة في هذه الاحتفالية التي شملت على برامج ترفيهية متنوعة ومسابقات متعددة وأنشطة مختلفة استمرت طوال اليوم.

وبهذه المناسبة، أشار «التجاري» إلى أن مشاركته في هذا الاحتفال جاء من منطلق مبادئه الأساسية التي تقوم عليها سياسة البنك والهادفة إلى دعم مختلف الأنشطة التربوية والثقافية التي تقدمها المؤسسات التعليمية المختلفة لما لها من أثر إيجابي واضح على بناء الشباب الذين هم ثروة المستقبل، كما يسعى البنك

في البلاد وهذه أوقات ناجحة جداً للكويت تدعو إلى التفاؤل... ولحسن الدور المهم الذي تلعبه الذراع الاستثمارية للكويت الهيئة العامة للاستثمار في تنظيم وتنسيق العلاقات التجارية الثلاثية «وبريطانيا ترى الكويت صديقا وليفا وفائيا لها في شتى المجالات والتعريب الذي أجده كلما زور الكويت بالفعل يدعو إلى الإعجاب والثناء».

وأعرب في ختام مقابلاته عن سعادته البالغة لمشاركته في الاجتماع الذي جمع بين صاحب الكويت كاتعراق ملا وسائر الدول في الشرق الأوسط والعالم العربي، «وأريد أن أؤكد أن المجلس سيكون ممثلاً باعلى صور التمثيل التجاري من خلال تواجد أعضاء بارزين في مجال التجارة لضمان نجاح أهدافه».

وأشار اللورد جوناثان مارلاند بالإنجازات المهمة التي حققها مجلس الإمة الحالي لدعم الاقتصاد الكويتي بعد أن وافق على سلسلة من القوانين التجارية المهمة وعلى رأسها قانون دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة وقانون الشركات التجارية وقانون مكافحة غسل الأموال «وأنا أحسن بالفعل أن هناك نية صادقة وقوية من الحكومة الكويتية ومجلس الإمة لتسريع عملية التنمية الاقتصادية

وأوضح أنه اجتمع أمس مع رئيس الفريق الكويتي في المجلس المذكور محمد الشايع وتم الاتفاق على أن يكون الاجتماع الأول في شهر مايو القادم في لندن على أن يتبعه اجتماع آخر في الكويت بالخريف القادم، وستضمن المجلس أعلى الشخصيات التجارية والاقتصادية للطرفين من أجل التباحث حول الفرص التجارية الوفيرة بين البلدين».

وأشار إلى أن المجلس المذكور يستطيع أن يتباحث حول فرص تجارية تكون في دول مجاورة للكويت كالعراق مثلا وسائر الدول في الشرق الأوسط والعالم العربي، «وأريد أن أؤكد أن المجلس سيكون ممثلاً باعلى صور التمثيل التجاري من خلال تواجد أعضاء بارزين في مجال التجارة لضمان نجاح أهدافه».

وأشار اللورد جوناثان مارلاند بالإنجازات المهمة التي حققها مجلس الإمة الحالي لدعم الاقتصاد الكويتي بعد أن وافق على سلسلة من القوانين التجارية المهمة وعلى رأسها قانون دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة وقانون الشركات التجارية وقانون مكافحة غسل الأموال «وأنا أحسن بالفعل أن هناك نية صادقة وقوية من الحكومة الكويتية ومجلس الإمة لتسريع عملية التنمية الاقتصادية



اللورد مارلاند

تجلب المزيد من الشركات الكويتية المستمرة داخل بريطانيا والمزيد من الشركات البريطانية العاملة داخل الكويت خصوصا وأن العلاقة تعتبر الأقدم في الخليج وممتدة لأكثر من 60 عاماً من خلال الذراع الاستثمارية للكويت الهيئة العامة للاستثمار».

وأضاف أنه تم الانتهاء من تأسيس المجلس الكويتي البريطاني للتجارة الذي سيرأسه هو عن الجانب البريطاني ورجل الأعمال محمد الشايع عن الجانب الكويتي «ومن المنتظر أن يقوم هذا المجلس بتحقيق طموحات كبيرة لأوجه التعاون المختلفة في شتى مجالات الاقتصاد».

الكويت فتحن ثريد أن تعرض تلك الخبرات وأن تدعم برامج التخصصية التي تقوم بها».

وأضاف بأنه قام بسلسلة من الاجتماعات الناجحة مع وزير المواصلات ووزير الشؤون الإسكان سالم الألبينة ومجلس إدارة شركة الخطوط الجوية الكويتية ورئيسها التنفيذي حيث تمت مناقشة أوجه التعاون المشترك في هذا المجال «وكانت الأجواء ايجابية للغاية».

ولفت إلى أنه وجه الدعوة إلى مسؤولي «الكويتية» لزيارة المملكة المتحدة والإطلاع بشكل مباشر على التجربة البريطانية في تخصيص خطوطها الجوية والفوائد التي حققتها المملكة المتحدة من وراء تخصيص المرافق والمؤسسات الخدمية الأخرى «ونحن ندعو الجانب الكويتي إلى التعاون من أجل تحقيق هذا المجال».

وأكد أن حكومة المملكة المتحدة مستعدة لإمداد الكويت بأي خبرات تحتاج إليها في مجال التخصصية والاستثمار والتجارة «ومن المعلن أن نساعد الجانب الكويتي للدخول إلى أسواق جديدة سواء المحلية أو عالمية».

وقال اللورد مارلاند إن بريطانيا تتطلع إلى إيجاد شراكة تجارية حقيقية متبادلة مع الكويت «بحيث

الحجوزات بحسب الماشأذ التي توفرها «طيران الجزيرة» أن واحد من كل عشرة مسافرين يحجز رحلته من خلال أحد التطبيقات الخاصة بالشركة.

وتابع، وعلى الصعيد التشغيلي أيضاً كان عام 2012 أفضل عام لشركة «طيران الجزيرة»، حيث صنف المركز الأمريكي والمستقل لتتبع ومراقبة الرحلات في العالم، «فلايت ستاتس» «FlightStats».

الشركة في صدارة قائمة شركات الطيران على مستوى العالم في الالتزام بمواعيد السفر وذلك خلال عام 2012، وهو ما يعد إنجازاً لشركة طيران حديثة التأسيس، ويشكل دافعا لفرقتها لمواصلة الارتفاع في الالتزام بالمواعيد.

وانتهت المجموعة العام بحساب نقدي بلغ 47 مليون دينار كويتي، وقال بودي: «انتهز هذه الفرصة



مروان بودي

إطلاقها في الكويت، بالإضافة إلى خدمة التسجيل عبر الإنترنت على موقع الشركة والموفرة من أي مدينة تخدمها «طيران الجزيرة». وبينهاية عام 2012، الشهرة إحصائيات

حيث استمرت المجموعة في إثباتها القياسي بفضل مرونة شركة «طيران الجزيرة» التي تواصل النمو وتحقيق الأرباح، وأيضا بفضل العوائد الثابتة التي توفرها عمليات شركة «سحاب لتأجير الطائرات»، ومعاً، أظهرت الشركات التابعةان للمجموعة أنهما التركيبة المثالية لتوفير أرباحاً

مواصلة في كل فصل من العام».

ومضى، وكان الاستثمار في خدمات تكنولوجيا جديدة من شأنها توفير خيارات سهلة وسريعة الاستخدام للقيام أي معاملات قبل وعند السفر أيضاً داعماً لزيادة العوائد. وقامت المجموعة خلال العام بإطلاق خدمة جديدة للردع عند الحجز وخدمات جديدة لتسجيل صعود المسافرين على الطائرة، بما فيها تطبيقات خاصة للهواتف الذكية، وخدمة التسجيل الذاتي في مطار الكويت الدولي التي هي أول خدمة تسجيل ذاتي يتم

عقدت مجموعة طيران الجزيرة اسم جمعيتها العامة العادية وغير العادية في مقر الشركة في مدينة الحربية في الكويت، حيث وافق المساهمون على توصية مجلس الإدارة بالاحتفاظ بالأرباح القياسية التي حققتها الشركة في 2012 وعدم توزيعها.

وكانت المجموعة حققت أرباحاً صافية للعام 2012 بلغت 13.9 مليون دينار كويتي، متفوقة بنسبة 32% على الأرباح القياسية التي حققتها العام الذي سبق، وسجلة أفضل نتائج سنوية لها منذ التأسيس على الرغم من الاضطرابات السياسية الإقليمية والتقلبات في أسعار الوقود.

وقال رئيس مجلس إدارة مجموعة «طيران الجزيرة» مروان بودي: «مثلما كان عام 2011، فإن عام 2012 كان قياسياً على جميع الأصعدة،

الإيرادات التشغيلية بلغت 62.6 مليون دينار في عام 2012 بزيادة نسبتها 8 في المئة

بودي : 13.9 مليون دينار أرباح طيران الجزيرة» خلال 2012

مجموعة الراي حققت أرباحاً قياسية بنمو 130 في المئة

من 11 في المئة لكن مجلس الإدارة أوصى بعدم توزيع أرباح عن هذه السنة، من منطلق إعطاء الأولوية في هذه المرحلة للتطوير

استراتيجي.

وأكد بودي أن المجموعة مستمرة في سياسة تعزيز قوة الميزانية العمومية وزيادة الاحتياطات، تحسباً لأي ظروف يمكن أن تواجهها مستقبلاً، خصوصاً بعد أن أثبتت هذه السياسة حمتها خلال الأزمات المالية العالمية وتدابيرها المحلية في السنوات الماضية، وذلك من باب الاحتراز وتقليص المخاطر في أدنى الحدود الممكنة، وأضاف أن المجموعة استمرت كذلك في سياسة ترشيده المصروفات من خلال عدد من المبادرات التشغيلية لتعزيز كفاءة الربح.

توسيع حصتها السوقية، والاستفادة من نمو الانفاق الإعلاني خلال العام الماضي، الذي شهد استحقاقين انتخابين ساهما في زيادة الأرباح.

وبين بودي أن «مجموعة الراي» الإعلامية تنتهج استراتيجية طموحة، تستجيب للتحديات التي يواجهها السوق الاعلاني محلياً وعالمياً، وتجعلها في صدارة المشهد الإعلامي في الكويت والمنطقة، وذلك من خلال تنوع مصادر الدخل، والتوسع في الإنتاج الدرامي والبرامجي محلياً وخارجياً، وزيادة حصتها من السوق الاعلاني المحلي. ولفت بودي إلى أن هذه الاستراتيجية نجحت في زيادة الإيرادات بأكثر من 16 في المئة وتعزيز حقوق المساهمين بأكثر

حلفت مجموعة الراي الإعلامية أول شركة إعلامية مدرجة في بورصة الكويت أرباحاً صافية قياسية بقيمة 2.9 مليون دينار كويتي عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2012 بنمو نسبة 130 في المئة عن العام 2011، وبلغت ربحية السهم 12.5 فلساً كويتياً، مقارنة بـ 5.4 فلس في العام السابق.

وأكد رئيس مجلس إدارة مجموعة الراي الإعلامية جاسم مرزوق بودي أن هذه النتائج تعكس نجاحاً متجدداً للمجموعة في تعزيز حقوق المساهمين من خلال تحقيق التميز في مختلف مبادئ الإنتاج الإعلامي، وأشار بودي إلى أن «الثقة التي تحظى بها مجموعة الراي لدى جمهور الإعلام المرئي والتلفزيون في الكويت مكنتها من

سوق أبوظبي للأوراق المالية يبحث التعاون مع بورصة قطر



جانب من الاجتماع

المؤسسات وتحقيقاً لأهداف إنشاء السوق مشيراً إلى أن هذه الزيارة تعكس بوضوح لاسس التعاون المثبتة بين السوقين وهو ما يسعى سوق أبوظبي إلى ترسيخه وتعميقه في إطار مساعيها الهادفة لأن يصبح السوق المفضل والأول على مستوى المنطقة.

ومن جانبه أشار راشد المنصوري بالتعاون البناء القائم بين السوقين لما فيه خدمة للمستثمرين من كلا السوقين وأيضاً خدمة للصالح العام وتطوير آليات العمل للمعول بها بين الجانبين.

وقام أعضاء الوفد الزائر بجولة استطلاعية بالسوق تعرفوا خلالها على آليات العمل المتبعة بخصوص عمليات التداول اليومية وعلى أنشطة السوق المختلفة.

بحث راشد البلوشي الرئيس التنفيذي لسوق أبوظبي للأوراق المالية خلال استقبله أمس راشد المنصوري الرئيس التنفيذي لبورصة قطر والوفد المرافق سيل تعزيز التعاون بين الجانبين.

وقال البلوشي ثاني هذه الزيارة في إطار العلاقات المتميزة التي تربط بين دولة الإمارات ودولة قطر الشقيقة بصفة عامة وبين سوق أبوظبي للأوراق المالية وبورصة قطر للأوراق المالية بصفة خاصة وفي إطار علاقات التعاون المتبادلة بين السوقين والاستفادة من الخبرات المشتركة.

وأكد راشد البلوشي خلال اللقاء أن استراتيجية سوق أبوظبي للأوراق المالية تقوم في مبادئها على بناء علاقات متينة مع كافة المؤسسات المحلية والدولية إيماناً بأهمية الشراكة والتواصل ما بين

ارتياح ألماني بعد الاتفاق على حزمة المساعدات المالية



الرئيس القيرصي يغادر مقر المجلس الأوروبي

لقبرص واعلن عنه الاتحاد الأوروبي صباح اليوم في بروكسل.

ونقلت وسائل الإعلام الألمانية عن وزير المالية الاتحادي وولفغانغ شوبيله المتواجد حالياً في بروكسل قوله «أنا متراح من قدرتنا على تحقيق ما اردنا دائماً تحقيقه».

وقال أنه سيطلع بعد ظهر اليوم رؤساء الكتل النيابية للأحزاب الألمانية المختلفة على تفاصيل الاتفاق الذي تم بموجبه اتفاق حكومة

نقوسيا من الألاس.

ورأى شوبيله أن الاتفاق الجديد سيساهم في وضع الآليات المناسبة من أجل حل أكبر مشكلة تعاني منها قبرص وهي ضخامة قطاعها البنكي مقارنة مع قوتها الاقتصادية.

وأوضح الوزير الألماني أن أهم النقاط التي سيضمها الاتفاق الجديد محاربة غسل الأموال والتهرب الضريبي وتوفير مزيد من الشفافية في القطاع البنكي القبرصي إضافة إلى خفض كمية المساعدات التي سيتم تقديمها

في كلفة جمع قبرص 5.8 مليارات يورو من قطاعها المصرفي من أجل خطة إنقاذها المالي وكيفية إعادة هيكلة البنوك الضخمة.

وقال مفوض الشؤون الاقتصادية والثقافية بالاتحاد الأوروبي أولي رين أنه ليس هناك خيارات جيدة وأنه لم «تترك سوى خيارات صعبة».

لقبرص أحدث ضحايا أزمة منطقة اليورو.

ومع إغلاق البنوك خلال الأسبوع الماضي فرض البنك المركزي القبرص حدا لتسحب من أجهزة الصرف الآلي يبلغ 100 يورو في اليوم في أكبر مصرفي للحد من هروب الأموال.

ورفض وزير المالية الفرنسي بيير موسكوفيتشي اتهامات بأن الاتحاد الأوروبي أجبر القبارصة على الركوع قائلاً أن النموذج القبرصي كمرکز مالي خارجي فشل.

وأعربت الحكومة الألمانية عن ارتياحها بعد الاتفاق الذي توصل إليه وزراء مالية الاتحاد الأوروبي في بروكسل اليوم والذي سيتم بموجبه تقديم حزمة مساعدات مالية جديدة

لقانون الاتحاد الأوروبي وستستخدم لحل الديون وسيفلق بنك لايتي بشكل فعلي، وقال المتحدث باسم الاتحاد الأوروبي أنه لن يتم فرض ضريبة على أي ودائع في البنوك القبرصية.

وقال ستاسياديس هذه بالاستقالة خلال إحدى المراحل إذا تعرض لضغط للذهاب إلى مدى أبعد مما يجب، وكانت محاولة أولى للتوصل لاتفاق قد انتهت الأسبوع الماضي عندما رفض البرلمان القبرص ضريبة مقترحة على كل الودائع.

وصرح دبلوماسيون بالاتحاد الأوروبي بأن الرئيس القبرصي الذي وصل إلى بروكسل على متن طائرة خاصة استأجرتها القوقبية الأوروبية ناضل من أجل الحفاظ على النموذج التجاري لبلاده كمرکز مالي خارجي يجذب مبالغ ضخمة من الروس والبريطانيين الأثرياء.

وكانت القضايا الرئيسية محل الخلاف

بروكسل «رويتزر» - توصلت قبرص لاتفاق في آخر دقيقة مع المقرضين الدوليين لإغلاق ثنائي أكبر بنوكها وبالتالي إلحاق خسائر فادحة بأصحاب الودائع غير المؤمنة ومن بينهم روس الرباء مقابل خطة إنقاذ قيمتها عشرة مليارات يورو «13 مليار دولار».

وتم التوصل لهذا الاتفاق اللبدي بعد مفاوضات شاقة بين الرئيس القبرصي نيكوس أناناسياديس وزعماء الاتحاد الأوروبي والبنك المركزي الأوروبي وصندوق النقد الدولي قبل ساعات من انتهاء مهلة أخيرة لنقادي انهيار النظام المصرفي.

ووافق وزراء مالية منطقة اليورو بسرعة على الخطة التي ستتخذ قبرص من انهيار مالي من خلال إغلاق بنك قبرص الشعبي المعروف أيضاً باسم لايتي وتحويل الودائع التي تقل عن 100 ألف يورو إلى بنك قبرص لإنشاء «بنك جيد».

وسيتتم تجميد الودائع التي تزيد عن 100 ألف يورو والتي تعد غير مضمونة بموجب